والجوارح من الطاعات واجتناب المنهيات بمثل مذاركهم في القول غيرهم وأي نوع من تلك الاعمال يعتبر دخوله في مسمى الايمان وهل الاخلال ببعضي منها موجب للخروج من الايمان قلت قال السعد واما على الطريق الرابع وهو ان يكون الايمان اسما لفعل القلب واللسان والجوارح على ما قال انه الاقرار باللسان والتصديق بالجنان وعمل بالاركان فقد يجعل تارك العمل خارجا عن الايمان داخلا في الكفر واليه ذهبت الخوارج او غير داخل فيه وهو القول بالمنزلة بين المنزلتين بمعنى المشهور كما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى واليه ذهبت المعتزلة الا انهم اختلفوا فيما لا عمال فعند ابي علي وابي هاشم فعل الواجبات وترك المحظورات وعند ابي الهذيل وعبد الجبار فعل الطاعات مطلقا واجبة كانت او مندوبة الا ان الخروج عن الايمان وحلول الجنة يترك المندوب مما لا ينبغي ان يكون منه فعلها فاعل وقد لا يجعل تارك العمل خارجا عن الايمان بل يقطع بدخوله الجنة وعدم خلوده في النار وهو مذهب اكثر السلف وجميع ائمة الحديث وكثير من المتكلمين والحكي عن مالك والشافعي والاوزاعي رحمهم الله تعالى وعليه اشكال ظاهر وهو انه كيف لا ينتفي الشيء المعين الايمان مع انتفاء كثير من اعمال وكيف يدخل الجنة من لم ينتصف بما جعل مسمى للايمان وجواب ذلك ان الايمان يطلق على ما هو الاصل والاساس في دخول الجنة وهو التصديق بالقلب وحده او مع الاقرار وعلى ما هو الكامل الذي يلازمه الخلود وهو التصديق بالقلب مع الاقرار والعمل على ما اشير اليه بقوله تعالى انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم واذا تليت عليهم اياته زادتهم ايمانا وعلى ربهم يتوكلون الذين يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون اولئك هم المؤمنون حق الآية وهو وضع الخلاف ان لفظ ايمان اذا اطلق هل ينصرف للاول او للثاني فان قلت فعلى الاول اشارة اليه مذهب السلف قلت لا اشكال لاحتمال ان ذلك مع قطع النظر عما هو موضوع النجاة وهو الايمان النجي الذي يتوقف عليه اصل النجاة من العذاب المخلد اذ السلف رحمهم الله يقولون ببحول الاعمال في حقيقته فلا يصلح مع هذا ان يكون اشارة للرد عليهم وقيل عطف على قيل الاول وآخره رمزا الى عدم ارتضاء اي وناقل قول محققون منهم الامام الاعظم ابو حنيفة نفعنا الله سبحانه وجماعة من الاشاعرة واختاره شمس الائمة السرخسي وقد الاسلام البزدوي ان الحقيقة ليس الا الاقرار شرطا وما عداه من حقيقة الايمان بل هو شطر منها وجزء من اجزائها فالاعمال على هذا اسم لفعل القلب واللسان جميعا اي للمتصديق المذكور والاقرار عند بعض المحاربين

مكان التصديق بالعلم وبعضهم بالمعرفة وبعضهم بالاعتقاد وقد علمت فيما مر ان المراد من كلها التصديق الصادق بالقطعي والظني الذي ليس من احتمال النقيض بالفعل واعترض على هذا القول بثلاثة اوجه الاول ان الايمان قد يوجد حيث لا يوجد الاقرار كمن اكره على التلفظ بكلمة او على ترك التكلم بكلتي الاسلام اعني كلتي الشهادة وركن الشيء لا يوجد بدون ذلك الشيء واجيب بان القائلين بهذا يقولون ان الاقرار ركن يحتمل السقوط كما في تلك الحالة المذكورة والتصديق ركن لا يحتمله الثاني ان اطفال المؤمنين الذين لم يميزوا ومجانين لا تصديق عندهم واجيب بان كلا منا في الايمان الاصطلاحي الحقيقي لا اللغوي الشامل لتلك الثلاثة التصديق فقط لا يبقى كما في حالة النوم والغفلة لعدم مضادتهما له على ما يراه الحكماء ان ضاده على ما يراه المتكلمون وانما الذهول عن حصوله فقد يكون الشيء حاصلا غير مشعور به على ما لا يخفى واذا استخضرت المانع لا مذهب له سهل عليك صحة هذا الجواب سيلمحا عدم بقائه في تلك الحالة اختيارا والمذهب المتكلمين لكن الشارع جعل الامر المحقق الذي لم يرد عليه ما يضاده بالاختيار في حكم الباقي حتى كان المؤمن اسما لمن امن في الحال او في الماضي ولم يطرأ عليه ما هو علامة التكذيب وحاصله ان الشارع نزل المعدوم الذي لم يكتسب المكلف باختياره ما ينافيه منزلة الموجود كما نزل الموجود الذي اكتسب المكلف باختياره ما ينافيه منزلة المعدوم لتصديق من شد الله نارا وسجد للصنم اختيارا واما حديث السقوط بالرمق فمسموع اذ كون بيت المقدس قبلة انما كان مختصا بزمان اول الاسلام والتصديق المتعلق بذلك كان ثابتا غير ساقط اصلا واما التصديق بان القبلة هي المسجد الحرام فذلك تصديق باخر زمان اخر وهذا ينفعك في جميع ابواب النسخ فتامل على ان القائلين بالشرطية ان يقولوا بعدم ايمان من صدق بقلبه فقط قبل انقضاء الوقت لا قراره بلسانه وهو خلاف الاجماع على ما قاله الرازي وخلاف الصحيح على ما في الشفا للقاضي عياض واجيب بانه هذا الالزام انما يتم على من اطلق في اعتبار الشرطية دون من قيد اعتبارها بالقادر والمكنة قال السعد في بيان مرتع هذا الخلاف وعلى هذا القول من صدق بقلبه ولم ينطق له الا اقرار بلسانه مع القدرة لا يكون مؤمنا عند الله تعالى ولا يستحق دخول الجنة ولا النجاة من الخلود في